الاقتصادي

14

العدد (2292)
السنة التاسعة - السبت (29)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): اختفاء ٦ مليارات دولار في عهد بريمر فسادٌ مالي يجب التحقق منه

تقرير أميركي يكشف عن أسباب ضياع الأموال وهدرها

□ بغداد/ أحمد عبد ربه - وكالات

وصف خبراء اقتصاديون اختفاء الأموال العراقية البالغة ٦ مليارات دولار في عهد الحاكم المدني السابق بول بريمير بالفساد المالي والاداري ، فيما كشف تقرير صادر عن المفتش الأمريكي العام الخاص باعادة اعمار العراق ستيوارت بوين عن تفاصيل جديدة حيال هذه الاموال .

وذكر موقع CNN بالعربية على شبكة الانترنت ان دلائل جديدة اظهرت أن معظم الأموال البالغة ٦ مليارات دولار، لم تختف خلال فترة الفوضى التي سادت الأيام الأولى للغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ولكنها انتهت تحت سيطرة الحكومة العراقية، بحسب التقرير الصادر عن المفتش الخاص لإعادة إعمار العراق.

وقال الموقع ان التقرير كشف تفاصيل عملية تحويل الأموال النقدية من الولايات المتحدة إلى البنك المركزي العراقي، في حين أن معظم هذه الأموال كانت على شكل أصول عراقية .

واوضح التقرير إن بعضها كان جزءاً من برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو البرنامج الذي أقرته الأمم المتحدة خلال سنوات العقوبات الاقتصادية على العراق إبان النظام السابق ، فيما ان بعضها الاخر جاء من قنوات تابعة للأمم المتحدة مقابل أعمال إغاثة ومشاريع إعادة الإعمار.

وبين التقرير انه في البداية كان يعتقد أن هذه الأموال اختفت، حيث أن المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق، ستيوارت بوين، أشار في تقرير أعده في العام ٢٠٠٩ إلى أن المشاريع التمهيدية الضخمة لإعادة بناء العراق تميزت بالإهدار والإخفاقات الناجمة عن التخطيط الأعمى والمفكك الذي استبق غزو العراق، وزادهما تدهور الأوضاع الأمنية تعقيداً.

وتساءل بوين، الذي خولته سلطاته القضائية الإشراف على الأموال التي خصصها الكونغرس الأمريكي، وقدرها ٥٠ مليار دولار لإعمار العراق عن اسباب بدء تنفيذ مهام إعادة الأعمار بكثافة في غمار أجواء أمنية غير مستقرة.

وأنحى تقرير المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق باللائمة على ضعف الضوابط المالية والإدارية بوزارة الدفاع، مما أفقد البنتاغون القدرة على أن يحدد بوجه الدقة مصير ٨,٧ مليار دولار من الأموال المخصصة للإعادة إعمار العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

وتركز التدقيق المالي على صندوق تنمية العراق، الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي الإدارة المدنية الأمريكية التي تولت تسيير شؤون العراق عقب الغزو، برئاسة بول بريمر.

وأسس الصندوق بموافقة مجلس الأمن الدولي بهدف جمع عائدات قطاع النفط العراقي والأرصدة العراقية المجمدة إلى جانب الفائض من برنامج النفط مقابل الغذاء.

ويمثل المبلغ، الذي فشلت التدقيقات المالية في تحديد أوجه صرفه، أكثر من ٩٥ في المئة من إجمالي ٩,١ مليار دولار حول إلى وزارة الدفاع من صندوق تنمية العراق .

الى ذلك أكد الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري عدم وجود سيطرة على اموال العراق وكان التصرف بشكل فردي من قبل الحاكم الامريكي بول بريمر من خلال صندوق تنمية العراق الذي استحدث بعد الاحتلال .

وقال الصوري لـ(المدى الاقتصادي): انه بعد تشريع قانون البنك المركزي اصبح البنك يتحكم بالاموال ويجري عليها التدقيقات والحسابات اللازمة. واضاف الصوري:ان المشكلة في عدم وجود حسابات ختامية لموازنة الدولة نستطيع من خلالها معرفة حجم الفساد الذي لحق بأموال العراق والاطلاع على المشاريع البسيطة وحجم المبالغ المالية.

وتابع الصوري : انه حتى الان والرقابة المالية لم تنته من تدقيق ونشر الحسابات الختامية للموازنات السابقة.

ودعا الصوري الى ضرورة احصاء فترة بريمر والحكومات التي تلت هذه الفترة، لافتاً إلى انه لم يكن هنالك تخطيط موجه ولا عذر قانوني لصرف الاموال التي دخلت وخرجت من خزينة الدولة.

واشار الصوري الى ان ٢٪من موازنة العراق تذهب الى الدعايات الامنية مبينا ان هذا باب من ابواب الفساد المالي والاداري.

من جانبه قال نائب محافظ البنك المركزي مظهرمحمد صالح لـ(المدى الاقتصادي): ان مسالة الاموال المختلسة تعود الى مراحل تاريخية ابان التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ وصدور قرار مجلس الامن (المرقم ١٤٨٣) والذي نص على انشاء صندوق تنمية العراق مبيناً ان هذه الاموال عبارة عن ايرادات العراق النفطية يستقطع منها مامقداره ٥٪ كتعويضات لدولة الكويت، لافتاً الى ان هذه الاموال كانت تحت سيطرة الحاكم المدني الامريكي بول بريمر.

واضاف صالح ان هذا الصندوق فتح حسابه لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك باسم البنك المركزي العراقي مؤكداً ان البنك المركزي لاعلم له بهذا الحساب المفتوح.

واشار صالح الى ضرورة التسارع من قبل لجنة حماية الاموال العراقية لمعرفة مدى سوء التصرف غير القانوني في الاموال العراقية والتحقق عن حجم الفساد الحاصل .

في غضون ذلك وصفت اللجنة المالية البرلمانية أن الأموال التي سحبت من صندوق التنمية من قبل العراق واختفت فسادا والتي فقدت في واشنطن سرقة، وفي حين طالبت اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق بمصير الأموال بمتابعة عملها بشكل مثمر، دعت إلى الاتفاق مع شركات مالية محاسبية عالمية رصينة لضمان استردادها قانونيا.

وقال عضو اللجنة حسن سلمان البياتي لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك أموالا اختفت في صندوق تنمية العراق في أميركا وأموالا أخرى اختفت بعد دخول الخزينة العراقية، أي أنها سحبت من الصندوق وجلبت للعراق ووزعت على المحافظات والدوائر المعنية وبعدها اختفت"، معتبرا أن "هذا نوعا من الفساد المالي والإداري، أما الأموال التي اختفت في واشنطن فإنها تعتبر سرقة".

وأضاف البياتي أن "سحب الأموال من صندوق تنمية العراق كان يتم من قبل الحاكم الأميركي بول برايمر، وبعدها وزراء المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء"، مطالبا اللجنة المشكلة في مجلس النواب للتحقيق بمصير هذه الأموال بـ"متابعة عملها بشكل مثمر والاتفاق مع شركات مالية محاسبية عالمية رصينة بإمكانها تنظيم تقارير لمراجعة المحافل الدولية واستعادة الأموال بحسب القوانين الدولية".

وتابع البياتي : "في حينها لم يكن هناك لجنة رقابية حسابية عالمية تشرف على هذه الأموال، ولكن بعدها تم التعاقد مع شركة عالمية مختصة للإشراف على جهة الصرف وهذا يعني انه قبل التعاقد لم تسجل الأموال بشكل قانوني ولا فني ولا محاسبي، أنما بشكل عشوائي تم تسجيل هذه الأموال".

وأكد البياتي أن "اللجنة المشكلة من قبل مجلس النواب لم تكن موفقة في الوصول إلى نتائج في التحقيق، ولم يرض عنها مجلس النواب، لأنها لم تكشف عن الأموال وأين ذهبت"، مشيرا إلى أن "الأموال ليست موجودة في البنك المركزي، إنما تسحب من صندوق تنمية العراق من قبل وزارة المالية ورئاسة الوزراء وليس للبنك المركزي شأن بذلك ولكن يمكن أن تودع فقط من قبل البنك وتسحب حسب الضوابط".

وأشار البياتي إلى أن "الأموال المفقودة بحسب علمنا ليست الأموال المذكورة فقط الـ ١١ مليار التي فقدت بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في وزارة الدفاع الأميركية - هيئة الاعمار، وإنما هناك أموال أخرى اختفت بعد ٢٠٠٥ تتجاوز الـ١٧ مليار دولار أميركي"، محملا الإدارة الأميركية وحدها فقدان الأموال لأنها هي من كان يشرف بشكل مباشر على صندوق تنمية العراق إما البنك المركزي فلم يكن له دور".

وكان البنك المركزي العراقي نفى، في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١، مسؤوليته عن فقدان مبلغ الـ١٧ مليار دولار أمريكي من صندوق التنمية العراقي الذي استحدث بعد الحرب في ٢٠٠٣، مؤكدا أن صلاحيات البنك في إدارة الصندوق كانت شكلية في عهد الحاكم المدني الأمريكي بريمر.

وكان تقرير لوزارة الدفاع الأميركية أكد أن تحقيقاً أجرته وأظهر أن أموال برنامج الإعمار الأميركي التي قدمت للعراق في العام ٢٠٠٤ وقيل إنها فقدت في ظروف غامضة، لم تكن ضائعة ولم تسرق بل حولت إلى البنك المركزي العراقي وهي موجودة فيه حالياً.

وكانت لجنة النزاهة في البرلمان العراقي وجهت في حزيران ٢٠١١، كتاباً رسمياً إلى الأمم المتحدة تقول فيه إن "المعطيات كافة تشير إلى أن مؤسسات الولايات المتحدة في العراق ارتكبت فساداً مالياً من خلال سرقة مبلغ ٦,٦ مليار دولار خصص لبرنامج إعادة الإعمار الأميركي. ومن المتوقع أن يصدر تقرير آخر حول تدقيق الحسابات في كانون الثاني ٢٠١٢، بشأن مبلغ ٢,٨ مليار دولار استخدمته وكالات تابعة لوزارة الدفاع، بما في ذلك فيلق مهندسي الجيش الأميركي لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في العراق.

ارتفاع صادرات نفط كركوك لميناء جيهان التركي إلى ٥٢٥ ألف برميل يوميا

ناقلات نفط راسية للتحميل (أرشيف)

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

ارتفعت صادرات حقول نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي عند ٥٢٥ ألف برميل يومياً، فيما استقر معدل تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان عند ٧٥ ألف برميل يومياً .

وقال مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال لـ"السومرية نيوز"، إن "عملية ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي مستقرة بمعدل ٥٢٥ ألف برميل يومياً، بعد أن كانت ٤٠٠ ألف برميل في شهر أيلول الماضي"، مبينا أن "عملية الضخ تعتبر الأفضل خلال الشهر الحالي وفق المعدلات الطبيعية للتصدير".

وأشار المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، الى أن أسباب الارتفاع في معدلات التصدير تعود إلى "استقرار الإنتاج في حقول كركوك النفطية بعد قيام شركة نفط الشمال بتطوير عدد من الآبار والحقول"، مبينا أنه "تم تطوير وزيادة الإنتاج النفطي في ثلاثة حقول هي باي حسن وكركوك وعين زالة، حيث بلغ إنتاجها نحو ٤١٥ ألف برميل يومياً".

وكشف المصدر عن "الاستعداد لرفع إنتاج جميع الحقول الشمالية خلال العام الحالي، ومن المتوقع أن تصل ذروة الإنتاج إلى أكثر من ٨٥٠ ألف برميل يومياً وفق ما خططت له شركة نفط الشمال مع نهاية العام الحالي"، مشيرا إلى أن "تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان مستقر عند ٧٥ ألف برميل يومياً خلال شهر تشرين الحالي حيث يتم التصدير من حقل طاوكي من حقل طق طق".

وكان وزير النفط عبد الكريم لعيبي قال في تصريحات صحفية على هامش مشاركته في المؤتمر الترويجي لجولة التراخيص الرابعة في العاصمة الأردنية عمان، في (١١ أيلول ٢٠١١)، إن حكومة إقليم كردستان أوقفت ضخ النفط من حقول الإقليم عبر منظومة الصادرات النفطية الوطنية، مبينا أن أسباب عملية إيقاف ضخ النفط لم تعرف حتى الآن.

ووصفت حكومة إقليم كردستان، في (١١ أيلول ٢٠١١)، اتهامات بغداد لها بالتعمد في تخفيض تصدير النفط من حقول الإقليم بالتقارير الكاذبة، وأكدت التزامها باتفاقها المؤقت مع الحكومة الاتحادية بشان التصدير من حقول الإقليم.

وأعلنت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان مطلع شهر آذار الماضي، عن ارتفاع تصدير النفط الخام من حقول الإقليم إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، فيما أشارت إلى وجود خطط لمضاعفة الصادرات نهاية العام الحالي ٢٠١١، إلى ٢٠٠ ألف ليصل إلى مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠١٥.

يذكر أن بغداد وقعت خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً مع شركات عالمية عدة لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت غالبية تلك العقود على الحقول الجنوبية. وشهد الخط العراقي التركي لتصدير النفط، خلال العام الماضي ٢٠١٠، سبع هجمات شنتها المجموعات المسلحة وقعت غالبيتها في المنطقة الممتدة من قضاء بيجي، مروراً بقضاء الشرقاط وصولا إلى منطقة عين زالة في محيط محافظة نينوى.

في غضون ذلك قال موقع "بلومبرك" الأميركي ان شركة الطاقة الإماراتية التي تمتلك استثمارات بمليارات الدولارات في أوروبا وكندا وأفريقيا تسعى للاستثمار في مجال النفط والغاز بإقليم كردستان .

ونشر الموقع خبراً نقلاً عن المدير التنفيذي كارل شيلدون أن "شركة الطاقة الإماراتية تسعى الى الاستثمار في مجال النفط والغاز بإقليم كردستان"، مشيراً الى أن "الشركة توصلت الى اتفاق مع شركة ويسترن زاكروس العاملة في مجال النفط في الإقليم للمساهمة في رأس مال الأخيرة بمبلغ ٤٦ مليون دولار أميركي بالتزامن مع شراء الطاقة ١٩,٩ من أسهم ويسترن زاكروس".

وكانت شركة الطاقة الإماراتية قد تأسست في العام ٢٠٠٥، قبل أن تستولي على حصص كبيرة من قطاع الطاقة والماء في الإمارات العربية المتحدة، الى جانب خطط لاستثمار عشرة مليارات دولار في كل من كندا وهولندا والمغرب وغانا".

خبير: الصناعيون يتوقون إلى مدن صناعية داخل المدن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عزا الخبير الاقتصادي احمد ابريهي سبب عدم نجاح المدن الصناعية الى رغبة الصناعيين التمركز وسط المدينة، مشيراً الى أنها ستعمل على حل مشكلة الأراضي التي يعاني منها المستثمر.

وقال ابريهي (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن المدن الصناعية توجد في بعض المحافظات التي خصصت لها مناطق محددة لتجهيزها الطرق والكهرباء والمياه، ولكن رغبة أصحاب العمل للتوجه لهذه المدن قليلة جداً لكونهم يفضلون مركز المدينة. وعدّ ابريهي هذه المدن من أهم الأمور التي ستعمل على حل مشكلة الأراضي التي يعاني منها المستثمر في أنفاق الوقت وبذل الجهد، داعياً في الوقت ذاته الى دعم وتشجع مثل هذه المدن وإمدادها بالخدمات والطاقة الكهربائية لفتح معامل جديدة لأن من الصعب نقل معامل قديمة .

يذكر أن دائرة التطوير والتنظيم الصناعي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن أعلنت عن تطوير المدن الصناعية في مدينة الناصرية من خلال بناء بناية الإدارة فيها والمفاوضات مستمرة في محافظة بابل، اما الانبار فقد منحت ٣ مواقع لإنشاء المدن الصناعية.

البصرة تبحث مع "شل" عدداً من المشاريع الاستثمارية

□ البصرة / متابعة المدى الاقتصادي

بحثت هيئة استثمار البصرة مع شركة "شل" النفطية عددا من المشاريع الاستثمارية لتطوير الواقع الاقتصادي في المحافظة.

وقال مدير العلاقات العامة في شركة شل ديغو بيرز لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان شركته "تعتزم التعاون مع هيئة استثمار البصرة لتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية لغرض توسيع قاعدة العمل في العراق".

واضاف ان شركته "بصدد تنفيذ مشاريع مهمة في قطاعات اخرى غير النفط أبرزها انشاء محطة للكهرباء عن طريق التعاون مع شركة نفط الجنوب وغاز الجنوب والتشكيلات النفطية الاخرى لسد حاجة المشاريع النفطية من الطاقة الكهربائية". واضاف ان "هذه الخطوة ستسهم بتقليل ساعات القطع المبرمج على المواطن بعد الاستغناء عن الشبكة الوطنية بالكامل".

وتابع "كما تسعى الشركة لتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية التي تصب في تطوير الواقع الاقتصادي في المحافظة".